


الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٧ محرم سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ١٦ كانون اول سنة ١٩٧٨ م . المجلد ٢٨٢٩

الفهرس

صفحة		
٣١٧٧	قانون الغاء قانون تصديق امتياز التقيب عن البرول	قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٨
٣١٧٨	نظام اللوازم والتمهيدات في الجامعة الأردنية	نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٨
٣١٨٦	نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين	نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٧٨
٣١٨٨	نظام معدل لنظام الصندوق التمارني للمحامين النظاميين	نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٨
٣١٨٩	نظام اصدار سندات مؤسسة المناطق الحرة	نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٨
٣١٩١		الارضية

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١١/١

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ولامر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده

قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٨

قانون الغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول

في المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤ ، كما تلغى الاتفاقية الملحقه به والمعقودة بين الحكومة والسيد جون . و . ميكوم للتنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية ؛

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٨/١١/١

الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه	وزير السياحة والاثار غالب بركات	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع بالوكالة وزير الامم عدنان ابو عوده
وزير الداخلية سفيهان عرار	وزير التكوين ووزير دولة للشؤون الخارجية بالوكالة مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية كامل الشريف
وزير الصناعة والتجارة نجم الدين النجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايسوب
وزير المواصلات ووزير التربية والتعليم بالوكالة سعيد القل	وزير الزراعة حكمت السكاك	وزير الاشغال العامة ووزير النقل بالوكالة سميد بينو
	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصحة عبد الرؤوف الروابدة

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٨

نظام اللوازم والتعهدات في الجامعة الاردنية

صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٣٤) من قانون الجامعة الاردنية رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم والتعهدات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٨) ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الجامعة	الجامعة الاردنية
مجلس الامناء	مجلس امناء الجامعة
مجلس العمداء	مجلس عمداء الجامعة
الرئيس	رئيس الجامعة
العميد	اي عييد في الجامعة
المستشفى	مستشفى الجامعة الاردنية
مدير عام الادارة	مدير عام الادارة /الامين العام في الجامعة
مدير الوحدة	مدير اية وحدة من وحدات الجامعة الادارية او الفنية او الخدمات بما في ذلك المستشفى
المساعد الاداري في المستشفى	مساعد مدير المستشفى لاشؤون الادارية
مدير اللوازم	مدير دائرة اللوازم المركزية في الجامعة
المدير المالي	مدير الدائرة المالية في الجامعة
مدير الدائرة المالية في المستشفى	مدير الدائرة المالية في مستشفى الجامعة
دائرة اللوازم	وتشمل دائرة اللوازم المركزية في الجامعة ودائرة اللوازم في المستشفى .
مدير دائرة اللوازم	وتشمل مدير دائرة اللوازم المركزية في الجامعة ومدير دائرة اللوازم في المستشفى .
اللوازم	الاموال المنقولة الخاصة بالجامعة والمستشفى وصيانتها والتأمين عليها والخدمات المتعلقة بها وتشمل ايضا الكتب والواتق والسدوريات والمخطوطات والخرائط والافلام والصور والرسائل الجامعية والاشربة والاسطوانات العلمية ؛

كل من اشغل

الاشغال : الدراسات والتصاميم واتشاء الابنية وجميع المشاريع الهندسية بمختلف انواعها وصيانتها بما في ذلك التحاليل المخبرية والميدانية وشراء واستئجار ونقل وتقديم وقلم المواد والتجهيزات والمعدات التبديلية الخاصة بهذه الاشغال وكل ما يلزم لها من استشارات فنية او مهنية ودراسات وتصاميم .

اللجنة : لجنة العطاءات المركزية في الجامعة .

السعر او الاسعار : لغايات هذا النظام وحيثما وردت فيه تشمل ثمن او قيمة اللوازم او كلفة الاشغال حسب مقتضى الحال .

الفصل الاول

دائرة اللوازم

المادة ٣ - تتولى دائرة اللوازم المسؤوليات التالية :-

أ - توفير وتأمين اللوازم للجامعة والمستشفى والاشراف عليها والقيام بتسلمها وفحصها وتديقها وتسجيلها وتخزينها في مستودعاتها والتأمين عليها وتنسيقها وتأمين صيانتها وجردها وتوزيعها ومراقبة التصرف بها وفقا لاحكام هذا النظام .

ب - الاتصال بمختلف مصادر توريد اللوازم والجهات التي تقوم بالاشغال داخل المملكة وخارجها وتزويد لجنة العطاءات والجهات الاخرى المختصة بشراء اللوازم وتنفيذ الاشغال في الجامعة بالمعلومات المتوافرة لديها عن تلك المصادر .

الفصل الثاني

شراء اللوازم وتنفيذ الاشغال

المادة ٤ - يتم شراء اللوازم وتنفيذ الاشغال وفقا للصلاحيات التالية :-

أ - بقرار من مدير دائرة اللوازم اذا كانت قيمة اللوازم او كلفة الاشغال لا تزيد عن (١٠٠) دينار .

ب - بقرار من العميد او مدير الوحدة اذا كانت قيمة اللوازم او كلفة الاشغال المراد شراؤها او تنفيذها للكلية او للوحدة لا تزيد عن (٢٥٠) دينار .

ج - بقرار من مساعد مدير المستشفى للشؤون الادارية اذا كانت قيمة اللوازم او كلفة الاشغال المراد شراؤها او تنفيذها للمستشفى لا تزيد عن (٥٠٠) دينار .

د - بقرار من الرئيس او مدير المستشفى اذا كانت قيمة اللوازم او كلفة الاشغال المراد شراؤها او تنفيذها للجامعة او للمستشفى حسب مقتضى الحال لا تزيد عن (١٠٠٠) دينار .

هـ - بقرار من الرئيس وبناء على توصية من لجنة يعينها من ثلاثة من موظفي الجامعة او المستشفى او من موظفيها معا اذا كانت قيمة اللوازم او كلفة الاشغال المراد شراؤها او تنفيذها للجامعة او المستشفى او لمعا يزيد عن (١٠٠٠) دينار ولكنها لا تتجاوز (٥٠٠٠) دينار ، على ان تطبق اللجنة مبدأ المنافسة بين المناقصين عن طريق استرجار العروض .

المادة ٥ - يقدم طلب شراء اللوازم او القيام بالاشغال الى الجهة المختصة بذلك قبل وقت كاف لاتمام عمليات الشراء وتنفيذ الاشغال ، ولا ينظر في اي طلب على انه مستعجل او طارئ الا اذا كان ناشئا عن حاجة لايسهل توقعها او التنبؤ بها .

المادة ٦ - مع مراعاة احكام هذا النظام ، يتم تنفيذ الاشغال باحدى الطرق التالية :-

أ - التنفيذ المباشر بواسطة استخدام عمال بالاجرة اليومية او الشهرية .

ب - التلزم بدون عطاء في حدود الصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام .

ج - العطاءات .

المادة ٧ - أ - تشكل في الجامعة لجنة تسمى (لجنة العطاءات المركزية) ممن يلي او من يقوم مقام اي منهم عند غيابه في اجازة او خارج المملكة .

١ - مدير عام الادارة

٢ - مدير دائرة اللوازم المركزية

٣ - المدير المالي

٤ - ممثل من الكلية او الوحدة المختصة بسميه العميد او مدير الوحدة أو مدير المستشفى .

٥ - مدير دائرة المكتب الهندسي اذا كان العطاء متعلقا بالاشغال .

٦ - احد موظفي الجامعة لا تقل درجته عن الثالثة يعينه رئيس الجامعة لمدة سنة قابلة للتجديد .

ب - يكون اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره رئيس اللجنة وثلاثة من اعضائها وتتخذ قراراتها بالاجماع او بأغلبية الحاضرين .

المادة ٨ - أ - تتولى (لجنة العطاءات المركزية) مسؤولية شراء اللوازم وتنفيذ الاشغال التي تتجاوز قيمتها او كلفتها (٥٠٠) خمسة الاف دينار وذلك عن طريق العطاءات . وتخضع قراراتها لتصديق رئيس الجامعة اذا كانت قيمة العطاء او كلفته لا تتجاوز (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار ولتصديق مجلس العمداء اذا زادت القيمة أو الكلفة عن (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار ولكنها لم تتجاوز (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار ولتصديق مجلس الامناء في العطاءات التي تزيد عن ذلك :

ب - يقدم قرار اللجنة الى الجهة المختصة بالتصديق عليه خلال مدة اقصاها خمسة ايام من تاريخ صدور القرار ، واذا لم تقم تلك الجهة بالتصديق عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه اليها فيعتبر مصدقا .

ج - يعين رئيس الجامعة امين سر متفرغا للجنة من موظفي الجامعة يتولى حفظ القيود والسجلات والملفات الخاصة باعمال اللجنة والعطاءات والمجاز للمعاملات المتعلقة بها وتديق الاعلانات ونماذج العطاءات ومددها ومرفقاتها والتأكد من نشر الاعلانات قبل فتح العطاءات .

كل من أشعل

المادة - ٩ بالرغم مما ورد في المادة (٨) من هذا النظام للجنة شراء لوازم دون استدراج عروض عن طريق العطاءات اذا كانت اللوازم المطلوبة لا ينتجها او يتاجر بها او يقدمها الا مصدر واحد او كانت من انتاج تخضع اسعاره للتحديد من قبل السلطات الرسمية او ذات اسعار محددة عالميا او في الحالات والظروف الطارئة او المستعجلة التي يقررها رئيس الجامعة . على ان تخضع قرارات اللجنة في هذه الحالات للتصديق عليها حسب احكام هذا النظام .

المادة ١٠ - يخصص صندوق محكم لدى رئيس اللجنة لايداع عروض العطاءات ويكون له ثلاثة اقفال مختلفة توزع مفاتيحها على كل من رئيس اللجنة ومدير دائرة اللوازم المركزية والمدير المالي ، ولا يفتح الصندوق الا بحضور اعضاء اللجنة بالنصاب القانوني في الموعد المحدد لفتح العطاءات .

المادة ١١ - لا يجوز لاية جهة في الجامعة او المستشفى تجزئة اللوازم المشابهة التي يتم شراؤها بموجب احكام هذا النظام الى صفقات متعددة خلال السنة المالية الواحدة .

المادة ١٢ - يجرى توريد اللوازم او القيام بالاشغال بموجب شروط عامة تضعها لجنة العطاءات المركزية لهذه الغاية بما في ذلك تنسيق كيفية الدفعات والاستلام والتسليم والادخال وتمديد المدة والغرامات وكل ما يتعلق بهذا الشأن .

الفصل الثالث طرح العطاء واحالته

المادة ١٣ - يعلن رئيس اللجنة عن طرح عطاءات اللوازم والاشغال قبل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما من الموعد المحدد لفتح العطاء ويجوز تقصير هذه المدة الى سبعة ايام في حالات الضرورة على ان يتم الاعلان في صبحتين يوميتين على الاقل ويجوز الاعلان بالاضافة الى ذلك بواسطة وسائل الاعلام الاخرى في الداخل والخارج على ان يبين في الاعلانات طبيعة اللوازم والاشغال المطلوبة وموعد تقديم العروض وتاريخ فتحها وقيمة التأمينات واية شروط او معلومات اخرى ترثي اللجنة الاعلان عنها :

المادة ١٤ - يودع المناقصون عروضهم في صندوق العطاءات في ظروف محتومة مبنية عليها رقم دعوة العطاء واسم المناقص ويجوز لاي مشترك في العطاء سحب عرضه بمذكرة موقعة منه تودع في صندوق العطاءات قبل الموعد المحدد لفتح العطاء .

المادة ١٥ - أ - يقدم المشترك مع العطاء كفالة مصرفية او شيكا مصدقا من احد المصارف المحلية او تأمينا تقديما بمبلغ لا يقل عن (١٠٪) عشرة بالمائة من قيمة او كلفة العطاء او حسب القيمة أو الكلفة المنصوص عليها في العطاء وترفض العروض التي لم ترفق بتلك التأمينات عند تقديمها .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة للجنة بقرار تتخله اعفاء المشتركين في العطاء من خارج المملكة من تقديم التأمينات .

المادة ١٦ - يفتح صندوق العطاءات في الموعد المحدد لذلك بحضور النصاب القانوني للجنة وتفض مظاريف العروض وتقرأ الاسعار المقدمة فيها ويوقع كل عرض من قبل اللجنة وتنظم خلاصة لتلك العروض يبين فيها اسم المناقص ومقدار التأمينات المقدمة منه واية معلومات اخرى تراها اللجنة ضرورية وللمشتركون في العطاء حضور هذه الجلسة دون ان يكون لهم التدخل او الاشتراك في اعمال اللجنة بأية صورة من الصور.

المادة ١٧ - أ - لا يجوز للجنة النظر في اي عطاء اذا كان عدد العروض المقدمة ايها فيه يقل عن ثلاثة وفي هذه الحالة تعيد اللجنة العروض الى اصحابها دون فضها وتعلن العطاء مرة اخرى ويجوز للجنة النظر في العطاء واتخاذ القرار المناسب بشأنه مهما كان عدد العروض المقدمة اليها بعد الاعلان الثاني .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للجنة النظر في العطاء اذا كان عدد العروض المقدمة اليها اثنين وذلك في الحالة التي لا يقدم فيها اللوازم المطلوبة او يتجر بها او يقوم بالاشغال المطلوبة سوى المناقصين اللذين اشتركوا في العطاء .

المادة ١٨ - أ - مع مراعاة ما ورد في الفقرات الاخرى من هذه المادة لا يقبل العرض الاقل كلفة او قيمة اذا كان اي منها متناسبا واقتنعت اللجنة بكفاءة مقدمه وملائته واذا تساوت الاسعار والشروط والمواصفات ومواعيد التسليم ولم تجد اللجنة سببا للتفضيل فتجرى الاحالة على مقدمي تلك الاسعار بالتساوي واذا تعدل ذلك فتجرى الاحالة على احدهم بالقرعة .

ب - للجنة ان لا تحيل العطاء على مقدم اخص الاسعار اذا كان لديها من الاسباب ما يبرر ذلك على ان تدونها في قرارها بصورة واضحة ومفصلة .

ج - اذا وجدت اللجنة ان الاسعار المقدمة عالية او لا تتناسب مع التقديرات الموضوعية للوازم او الاشغال فلها ان تقوم بأي من الاجراءات التالية حسب ما تراه مناسباً لمصلحة الجامعة : -

- ١ - التفاوض مع مقدم اخص الاسعار لتخفيضها الى المقدار الذي تراه مناسباً .
- ٢ - الغاء العطاء والتفاوض مع اللذين اشتركوا فيه ومع غيرهم للحصول على سعر اقل وتلزم اللوازم او الاشغال بموجبه .
- ٣ - اعادة طرح العطاء .

المادة ١٩ - للجنة ان تؤجل فتح العطاء لمدة لا تتجاوز اسبوعاً بعد الموعد المحدد على ان تبين اسباب التأجيل بصورة خطية في قرارها .

المادة ٢٠ - لا تقبل العروض غير الموقعة من مقدميها او من وكلائهم او التي قدمت بعد الموعد المحدد لتقديمها .

المادة ٢١ - لا يجوز لاي من العاملين في الجامعة او المستشفى الاشتراك في اي عطاء لها كما لا يجوز شراء اية لوازم للجامعة او المستشفى منهم او تلزمهم اية اشغال لها باستثناء شراء مؤلفاتهم من الكتب او مكتباتهم الخاصة او اعمالهم الفنية كالرسم والنحت والتصوير وما شابه ذلك .

المادة ٢٢ - أ - عند احالة العطاء تحفظ البيانات المقدمة مع العطاء المقبول لدى سكرتير اللجنة ، وترد البيانات الاخرى الى اصحابها اذا رغبوا في ذلك وتصبح ملكا للجامعة اذا لم يطلبوا استردادها خلال شهر واحد من تاريخ احالة العطاء ويجوز اتلافها او الاحتفاظ بها بقرار من رئيس اللجنة .

ب - يحتفظ مدير الدائرة المالية بالتأمين الذي قدمه المناقص الذي احيل عليه العطاء ، وتعاد التأمينات الاخرى الى اصحابها بعد تصديق قرار الاحالة مقابل توافيقهم على استردادها .

ج - بعد تصديق قرار الاحالة يبلغ الشخص الذي احيل عليه العطاء بالقرار خلال مدة اقصاها اسبوع واحد من تاريخ التصديق ويؤخذ توقيعه او توقيع وكيله على النموذج الخاص بالتبليغ .

كل من اشغل

المادة ٢٣ - اذا استنكف الناقص الذي احيل عليه العطاء عن تلغ قرار الاحالة والتوقيع على نموذج التبليغ او تخلف عن تنفيذ العطاء او تأخر في تقديم اللوازم او القيام بالاشغال المحالة عليه كلها او بأى جزء منها عن الموعد المحدد لذلك او خالف أى شرط من شروط العطاء ، او اذا ثبت ان الناقص قدم للجامعة لوازم او قام باداء خدمات او اشغال لا تتفق ومواصفات العطاء فللمجنة انفساد اى من الاجراءات التالية او جميعها معا وذلك دون حاجة الى اخطار او انذار :

أ - مصادرة التأمينات المقدمة منه وقبضها ايرادا لحساب الجامعة دون ان تؤخذ بعين الاعتبار لاي غرض من اغراض هذا النظام .

ب - شراء اللوازم من الاسواق المحلية او الخارجية بالاسعار الرائجة ا. القيام بالاشغال بالطريقة والكلفة اللتين تراهما اللجنة مناسبين ، وتضمين الناقص فرق السعر او التكاليف .

ج - احالة العطاء على الناقص الذي كان قد قدم سعرا اعلى منه في العطاء اذا قبل ذلك وتحميل الناقص المستنكف الفسوق في السعر او التكاليف ، بالاضافة الى الزام ذلك الناقص بتعويض الجامعة عن اى عطل وضرر لحق بها نتيجة لا ستكافه .

د - حرمان الناقص المستنكف من الاشتراك في مناقصات الجامعة .

المادة ٢٤ - أ - اذا تعلل شراء اللوازم من الاسواق المحلية لعدم توفرها فيها سواء من حيث النوع او الجودة ، فيجوز شراؤها من الاسواق الخارجية بناء على تنسيب اللجنة وذلك وفقا للاحكام والصلاحيات التالية :-

١ - بقرار من الرئيس وبواسطة لجنة من اثنين على الاقل من العاملين في الجامعة او المستشفى حسب مقتضى الحال اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تتجاوز عشرة الاف دينار .

٢ - بقرار من مجلس العمدة وبواسطة لجنة من ثلاثة على الاقل من العاملين في الجامعة او المستشفى حسب مقتضى الحال اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها تزيد على عشرة الاف دينار ولكنها لا تتجاوز مائة الف دينار .

٣ - بقرار من مجلس الامناء وبواسطة لجنة من ثلاثة على الاقل من العاملين في الجامعة او المستشفى حسب مقتضى الحال اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها تزيد على مائة الف دينار .

ب - تكون قرارات اللجان المنصوص عليها في هذه المادة قطعية في حدود الصلاحيات المخولة لها ، على ان تراعى احكام هذا النظام ما امكن ذلك .

المادة ٢٥ - للجنة العطاءات المركزية زيادة كميات اللوازم او الاشغال المحددة في العطاء الحال على ان تقدم او تقل بنفس اسعار الاحالة وللجنة تخفيض تلك الكميات ، على ان لا تتجاوز الزيادة او التخفيض في تلك الكميات (٢٥ ٪) من قيمة العطاء ولها تكليف للتعهد الحال عليه العطاء بتقديم لوازم او القيام باشغال اضافية لم تكن من اشغال العطاء ولكنها ذات علاقة مباشرة بها ، بما لا يزيد عن (٢٥ ٪) من قيمته ، على ان لا يتجاوز مجموع قيمة الزيادات الاصلية والاضافية في جميع الاحوال (٢٥ ٪) من قيمة العطاء الاصلية ، ويشترط في ذلك ان يتم اقرار الزيادة او التخفيض والمصادقة عليها قبل البدء بتنفيذها ، وتخضع التصديق في ذلك كله للجنة التي صادقت اصلا على العطاء الحال حسب احكام هذا النظام .

الفصل الرابع تسلم اللوازم

المادة ٢٦ - أ - يتولى تسليم اللوازم الموردة والاعمال والانشاءات بموجب اى عطاء لجنة يعينها رئيس الجامعة ، وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن التسليم حسب مواصفات العطاء وشروطه ، وعليها رفع تقاريرها بذلك الى الرئيس .

ب - عند نشوء اختلاف في الرأى بين اعضاء لجنة التسليم ، يرفع الامر الى الرئيس للبت فيه .

المادة ٢٧ - تحتفظ دائرة اللوازم في الجامعة بالقبود والسجلات والبطاقات اللازمة وفق احدث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

المادة ٢٨ - يتم ادخال اللوازم الى مستودعات دائرة اللوازم واخراجها منها بموجب مستندات ادخال واخراج موقعة من اصحاب العلاقة بها اما الكتب والمطبوعات والمواد المكتبية فانها تسجل في سجلاتها الخاصة بالمكتبة .

المادة ٢٩ - يحظر الحلق او الحرق في الدفاتر او السجلات او الطلبات او المستندات المتعلقة باللوازم ويجرى التصحيح اللازم بالحبر الاحمر ويوقع عليه الشخص الذي قام به بالاضافة الى توقيع الشخص الذي سلم او تسلم اللوازم التي وقع الخطأ في قيدها .

الفصل الخامس للمواد المكتبية

المادة ٣٠ - أ - بالرغم مما ورد في هذا النظام لمدير المكتبة في الجامعة :-

١ - الاشتراك وتجديد الاشتراك في الدوريات والمجلات العلمية واكمال النقص في الموجود منها في المكتبة .

٢ - شراء مواد مكتبية بما لا يتجاوز (٢٠٠) متري دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .

ب - يتم شراء المكتبات الخاصة والمخطوطات ومجموعات الدوريات القيمة التي تزيد قيمتها على (٢٠٠) متري دينار بقرار من لجنة ثلاثية يعينها رئيس الجامعة ويراعي في ذلك ان يكون اعضاءها من المتخصصين في المواد المراد شراؤها وتخضع قرارات هذه اللجنة للتصديق حسب احكام هذا النظام .

ج - يتم تزويد المكتبة بالكتب والمواد المكتبية عن طريق التعاقد الدوري مع الناشرين والمكتبات التجارية في الداخل والخارج حسب احكام هذا النظام .

الفصل السادس

بيع اللوازم واهداؤها وشطبها والجرد

المادة ٣١ - أ - تباع اللوازم التي لا يحتاج اليها الجامعة او غير الصالح منها بالطريقة التي تراها اللجنة مناسبة بموافقة رئيس الجامعة على بيعها وتقيد قيمتها في مادة (الواردات المتفرقة) في ميزانية الجامعة .

ب - تباع المواد الانفاجية من زراعية او غيرها بالطريقة وبالاسعار التي تنسبها لجنة مؤلفة من : المدير المالي ، ومدير اللوازم ، وممثل عن الكلية المختصة بسميه العميد ويوافق عليها مدير عام الادارة

كل من اشغل

المادة ٣٢ - الرئيس اهداء لوازم لا تتجاوز قيمتها (٣٠٠) ثلاثمائة دينار في المرة الواحدة عندما يرى ذلك مناسباً او بناء على تنسيب من العميد او مدير الوحدة او مدير المستشفى ، واذا زادت قيمة اللوازم المراد اهداؤها عن ذلك او زادت على ما مجموعه الف دينار خلال السنة الواحدة فيتم اهداؤها بقرار من مجلس العمداء :

المادة ٣٣ - أ - يتم ائلاف اللوازم الثالفة وشطب قيود اللوازم المفقودة والتي لا تزيد قيمتها الاصلية على (٥٠٠) خمسمائة دينار ، بقرار من رئيس الجامعة بناء على اقتراح مسبب من عميد الكلية او مدير المستشفى او مدير الوحدة ويقرر من مجلس العمداء اذا زادت القيمة الاصلية للوازم المراد ائلافها وشطبها على ذلك ب - تتم عملية الائلاف بإشراف لجنة برئاسة مدير المستشفى او مدير عام الادارة وعضوية ممثل عن دائره اللوازم وآخر عن الدائرة المالية في الجامعة او المستشفى حسب مقتضى الحال . ج - للرئيس تحصيل قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او للطفلة او اية خسارة وقعت فيها من الموظف او للموظفين او من سواهم من الاشخاص الذين تسببوا في ذلك ، على أن يشار الى ذلك في قيود اللوازم .

المادة ٣٤ - يجوز تأجير اية اموال متقولة او غير متقولة تعود ملكيتها للجامعة اذا كانت فائضة عن حاجتها وذلك وفقاً للشروط والكيفية التي يراها مجلس العمداء بتعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ٣٥ - تنظم مستندات اخراج اللوازم التي تم التصرف بها بموجب المواد (٣١ ، ٣٢ ، ٣٣) من هذا النظام على ان يشار في مستند الاخراج الى الطريقة التي جرى التصرف باللوازم بموجبها وتشتبب بعدل من التبريد .

المادة ٣٦ - يجري جرد لوازم الجامعة وموجوداتها حسب تعليمات يصدرها رئيس الجامعة .

المادة ٣٧ - يلغى نظام لوازم الجامعة الصادر بالجريدة الرسمية رقم (٢٥٧٧) تاريخ ٢ ايلول سنة ١٩٧٥ ونظام اللوازم والمقاولات والخدمات لمستشفى عمان الكبير رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ .

المادة ٣٨ - يصدر رئيس الجامعة التعليمات التنفيذية لتطبيق احكام هذا النظام .

١٩٧٨/١١/٢٢

الحسين بن طلال

وزير	وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير
السياحة والافان	الاملا	دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الخارجية والانداع	
غالب بركات	عنان ابو حوده	عبد السلام المجالي	مضر بدوان	
وزير الاوقاف والشؤون	وزير	وزير	وزير	وزير
والمقدسات الاسلامية	العمل	الانشاء والتعمير ووزير	المعمل	المعمل
كامل الشريف	عصام المجلوني	حسن ابراهيم	احمد عبد الكريم الطراونه	
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	الثقافة والشباب	البلدية والقروية	الصحة	الداخلية
نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابده	سليمان عراب
وزير	وزير الزراعة ووزير	وزير	وزير	وزير
المواصلات	التموين بالوكاله	النقل	الاشغال العامة	المالية
سعيد التليل	حكمت الساكت	علي سحيمة	سعيد بينو	محمد الدباس

نخ الرئيس للفلك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٨/١١/٢٢

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين

لادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٨) . ويقرأ مع (نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - تعدل الفقرة (٣) من المادة (١٣) من النظام الاصيل بشطب عبارة (عشرين سنة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (خمس عشرة سنة) .

لادة ٣ - يلغى نص المادة (١٤) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٤ - تعتبر المدد التالية مدة ممارسة للمهنة لاغراض التقاعد :-

١ - مدة المرض الذي اقمده عن العمل وبشئ المرض بتقرير من لجنة طبية يعتمدها المجلس .

٢ - المدة التي يقضيها المحامي في الخدمة الاجبارية في القوات المسلحة بعد ان يكون قد مارس المهنة .

٣ - مدة توقيف المحامي او اعتقاله او حبسه لاسباب سياسية :

٤ - مدة الطوارئ القاهرة التي حالت دون قيام المحامي بممارسة المهنة :

٥ - مدة تعاطي المهنة امام المحاكم الاردنية والفلسطينية قبل نفاذ قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٣١) لسنة ١٩٥٠ ، ويشترط لحساب المدة مع مراعاة احكام المادة (١٦) من هذا النظام ، ان يكون المحامي قد مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات بعد نفاذ قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٣١) لسنة ١٩٥٠ ودفع الرسوم المستحقة لصندوق نقابة والحزاة .

٦ - المدة التي يقضيها المحامي امينا عاما متفرغاً ومساعد امين عام متفرغاً لاتحاد المحامين العرب

لادة ٤ - يلغى نص المادة (١٩) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٩ - يجوز اجمع بين راتب التقاعد وبين اي راتب آخر .

هكذا من الأصيل

نص المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٠

لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٨

نظام اصدار سندات مؤسسة المناطق الحرة

صادر بمقتضى المادة (١٧) من قانون مؤسسة المناطق الحرة

رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اصدار سندات مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٧٨) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

- الوزير : وزير المالية .
- المؤسسة : مؤسسة المناطق الحرة .
- المجلس : مجلس ادارة مؤسسة المناطق الحرة .
- رئيس المجلس : وزير المالية .
- المدير العام : مدير عام مؤسسة المناطق الحرة .
- البنك : البنك المركزي الاردني .
- الحافظ : محافظ البنك .
- السندات : سندات مؤسسة المناطق الحرة الصادرة بمقتضى احكام هذا النظام .
- الشخص : مالك السند سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا .

المادة ٣ - يتم اصدار السندات على شكل سندات مسجلة .

المادة ٤ - ١ - يكون الاصدار الاول لسندات المؤسسة بما قيمته اربعة ملايين دينار اردني تطرح للاكتتاب العام وفق الشروط التالية :-

- ١ - تكون السندات من فئة العشرة دنانير ومضاعفاتها .
- ٢ - مدة السند (٨) سنوات اعتباراً من تاريخ اصداره .
- ٣ - تكون الفائدة بنسبة (٦ ١/٢) % من قيمة السند الاسمية وتُدفع على قسط واحد في السنة .
- ٤ - يجدد تاريخ اصدار السندات واستحقاقها ومواعيد قبول الاكتتاب فيها ودفع اول فائدة عنها ويجدد نصوص السندات واصنافها واشكالها حسب ما يتم الاتفاق عليه بين المؤسسة والبنك .

ب- للمؤسسة اصدار سندات اخرى وذلك وفقاً للشروط التي يقررها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المحافظ والمجلس :-

المادة ٥ - للشخص غير المقيم في المملكة الاكتتاب في سندات المؤسسة على ان تراعى في ذلك القوانين والانظمة الخاصة بمراقبة العملة الاجنبية في المملكة .

المادة ٦ - تتعهد المؤسسة بدفع قيمة السندات الاسمية وفوائدها عند استحقاقها وجميع مصاريف اصدار وخدمة السندات وان ترصد قيمة السندات الاسمية وفوائدها ومصاريف اصدارها وخدمتها في موازنتها .

المادة ٧ - تكفل الحكومة دفع قيمة السندات والفوائد المسحقة عليها .

المادة ٨ - يحمل السند توقيع كل من رئيس المجلس والمدير العام .

المادة ٩ - يتولى البنك المركزي نيابة عن المؤسسة اصدار السندات وادارتها وفقاً للاتفاق بين البنك والمؤسسة .

المادة ١٠ - للمؤسسة ان تصدر اية تعليمات ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام وذلك بعد التشاور مع البنك .

١٩٧٨/١٢/١٠

الحسن بن طلال

وزير العدل ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير
الشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة	السياحة والاتار	الاعلام
احمد عبد الكريم الطراونة	غالب بركات	عذنان ابو عوده
وزير	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الانشاء والتعمير ووزير
التدوين	والمقدسات الاسلامية	المعمل
مروان القاسم	كامل الشريف	عصام المعجلوني
وزير	وزير الشؤون	وزير
الصناعة والتجارة	الثقافة والشباب	البلدية والقروية
نجم الدين اتقجاني	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايسوب
وزير المواصلات ووزير التربية ووزير	وزير الاشغال العامة ووزير	وزير
والتعليم بالوكالة	الزراعة	النقل
سميد التل	حكمت السماك	علي سحيبات
	سميد بينسو	محمد الدباس

كلد بن اذهل